

جمر عدن: لعبة استبدال البيادق!

الآن بإعداد وتأهيل جزء من تيار صالح انضم إليها بعد مقتل زعيمه. وبالأمس، حسم عبدالروس الزبيدي هذه التكهانات بتأكيد التحالف مع تيار علي عبدالله صالح ودعمه له في «تحرير المحافظات الشمالية».

سبقت أحداث صنعاء وعدن معلومات حول رؤية إماراتية للحل تقوم على جمع تيار صالح و«الانتقالي»، وإقصاء «أنصار الله» و«الإصلاح»، وهو ما ستؤمّنه الأحداث الدامية هذه الأيام للإماراتيين، نسبياً، إذا ما شكّلت حكومة جديدة. الدفع بالحلفاء المريحين والوثيقين لدى أبو ظبي قد لا يعني انزعاجاً سعودياً بالضرورة، وإن كانت معرفة مآلات هذه التطورات رهن الأيام المقبلة. لكن حتى الآن تتجاهل الرياض حكومة هادي في عدن، وتركها لمصيرها، ولا تفعل شيئاً سوى التصريحات المطالبة بضبط النفس وبعض الوساطات لتجنب مذبحة بحق وزراء وضباط الحكومة.

وإضافة إلى أن الإمارات ليست قادرة على اتخاذ قرار بالانفصال أو تقسيم اليمن، كقرار يفوق حجمها، فإن مصالحها لا تسمح بذلك أيضاً، وهي التي تتطلع إلى السيطرة على الموانئ والجزر، ليس في جنوب اليمن فقط، بل في غربه كذلك، لتبقى الرؤية الأنسب لها هي الرؤية السعودية المتمثلة بيمين «اتحادى» مشرذم، يقوم على ستة أقاليم، أو في أحسن الأحوال إقليمين: شمالي وجنوبي.

يبقى أن أبو ظبي ستحتاج إلى إقناع الرياض بضرورة إشراك «الانتقالي» في اللعبة، وهي مهمة قد لا تكون صعبة على الإماراتيين، رغم أن الفصيل الجنوبي المذكور ليس على صلة بالسعودية، والطرفان لا يعرف أحدهما الآخر جيداً، كما هي حال العلاقة السعودية بـ«حزب الإصلاح» أو تيار الراحل علي عبدالله صالح.

والخلاصة أن ثمة تياراً جديداً صاعداً اسمه «المجلس الانتقالي الجنوبي»، يراد له أن يأخذ حصة في المفاوضات اليمنية المرتقبة، ويكون للإماراتيين وكبلاً قوياً تتحسر مع شراكته في السلطة سيطرة «الإصلاح» أو أي تيار في الجنوب يناوئ مصالح الإمارات. وستشهد الأيام المقبلة صعوداً لنجل شقيق الرئيس الراحل صالح، العميد طارق صالح. أما الخاسر من كل ما يجري فليس السعودية، بل التيار الإخواني متمثلاً في «حزب الإصلاح»، الذي لا يستمع أنصاره في الداخل، هذه الأيام، إلى نصائح قياداته الموجودة في الخارج، والتي بقيت لأشهر تحذّر من مصيدة ترصدها لهم الرياض وأبو ظبي.

في خضم الأحداث الدائرة في عدن، يعلو يوماً بعد يوم صوت «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً. هذا التشكيل الذي تمكنت قواته من السيطرة على المدينة، تطمح أبو ظبي إلى حجز موقع له في خارطة السياسة اليمنية مستقبلاً. ضمن صيغة مقترحة تعمل عليها برصه سعودي. صيغة يبدو أن أكبر الخاسرين من جراء السعي المتواصل إليها لن يكون إلا حزب «الإصلاح». فرم «الإخوان» في اليمن

الموانئ والجزر، والمقاتلون الجنوبيون على الجبهتين «وقود» لهذه المصالح. هذا المشهد المتناقض يبّد فرضية الانفصال، سواء كمطلب خليجي، أو يمّني جنوبي، إلى جانب تأكيد «الانتقالي» قبوله بـ«شرعية» الدولة المركزية ممثلة برئاسة هادي. ما يتضح أكثر فأكثر، كل يوم، أن القوة الصاعدة (المجلس الانتقالي) تحاول أخذ موقعها في الخريطة السياسية اليمنية، كشريك بحصة دسمة، مثلها مثل «حزب الإصلاح»، أو ربما على حسابه، وهي تعتمد في رهانها على قوة عسكرية وشعبية ملحوظة، وعلى «تخادم» كبير مع «التحالف» لقرابة ثلاث سنوات.

يراد لـ«الانتقالي» أن يأخذ حصة في المفاوضات المرتقبة

يعتقد «الانتقالي» أن الفرصة باتت سانحة لتفجير الحكومة الحالية، المهترئة أصلاً، والتي ضاقت الرياض بها ذرعاً، وفق تسريبات عن اتصال هادي بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، عاتب فيه الأخير الرئيس اليمني المستقيل حين استنجدته لإنقاذ العملة اليمنية من الانهيار، وطالبه بأموال سعودية قدّمت لحكومته و«تبخرت» جراء الفساد. وهذا التملل السعودي التقطه حلفاء أبو ظبي، كما التقطت الإمارات احتواء ورثة علي عبدالله صالح كقوة «شمالية»، يمكن الاعتماد عليها أكثر من «الحليف اللدود»: «تجمع الإصلاح»، الذي يرغب الإماراتيون في التخلص منه لخلفيته «الإخوانية». وتقوم الإمارات والسعودية

خلية كوثرائي إلى اليوم، ليس هناك ما يعزز وجهة النظر القائلة إن ثمة خلافاً عمودياً يتهدد الشريكين الخليجين في الحرب على اليمن. تتجاهل بعض القراءات الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية في جنوب اليمن. وفي الجنوب، كما في أزمة صنعاء الأخيرة، ثمة تداخل كبير بين ما هو داخلي وخارجي. يتصدر الأحداث كيان «المجلس الانتقالي الجنوبي»، بزعامة مجموعة من رجال الإمارات، على رأسهم اللواء عبدالروس الزبيدي، محافظ عدن السابق المقال من قبل الرئيس اليمني المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي. هذه القوة الصاعدة منذ أقل من عام، والتي تحاصر قصر الرئاسة في عدن وتطالب بإقالة حكومة أحمد بن دغر، وبسطت سيطرتها على أهم المعسكرات والنقاط في المدينة، تحظى اليوم بتأييد لا بأس به في محافظات اليمن الشرقية والجنوبية، وبإسناد من مجموعة ميليشيات منظمة ومسلحة إماراتياً. يمثل «الانتقالي» تياراً ممّا كان يعرف بـ«الحراك الجنوبي» المطالب بحل القضية الجنوبية. وعلى الرغم من أن أصحاب مشروع «الانتقالي» هم حفنة من الموظفين الإداريين والأمنيين السابقين والحاليين في إدارة هادي المركزية، فإن هؤلاء يرفعون شعارات دولة الجنوب الافتراضية، ويحملون لواء «الاستقلال» عن الدولة التي كانوا موظفين في دوائرها قبل أشهر فقط. لكن لماذا خرج هؤلاء بأسلحتهم يوم الأحد؟

لمطلب وحيد: استقالة حكومة بن دغر، وليس الانفصال أو «الاستقلال» من بين مطالب «الانتقالي» المعلنة ولا المضمرّة في المجالس الخاصة، يؤكد ذلك حصر الاشتباكات في عدن فقط، حيث تتمركز الإدارات، دون باقي المحافظات الجنوبية. يحظى «المجلس الانتقالي» بتركيبة لا تشبه الحركات السياسية التقليدية، إذ إنه لا يقدم نفسه كحزب لديه رؤية أو برنامج، إنما تنظيم «سلطوي»، منذ اللحظة الأولى لتشكّله، مع تشكيلة من الأذرع العسكرية. فالتسمية هي «المجلس الانتقالي الجنوبي»، والمقصود بها مجلس يمهد لاستقلال المحافظات الشرقية والجنوبية، ويدير مرحلة «فك الارتباط» مع الشمال. شعار لا يرتبط ببرنامج عمل المجلس العسكري ولا السياسي، لكن يمنحه ذلك تعاطفاً شعبياً واستقطاباً لأبناء هذه المحافظات، الذين يعتدل لديهم موقف سلبي تجاه «حزب الإصلاح» الإخواني وتيار الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وهو شعور بالغين تراكم منذ حرب 1994.

التشكيلات العسكرية المحسوبة على «الانتقالي» المدعومة من الإمارات، والمتحالفة مع «الانتقالي» أو المحسوبة عليه، لا تقاوت هي الأخرى وفق أجندة «التحرير والاستقلال»، بل يتعدى نطاق عملها الميداني جغرافياً الجنوب اليمني إلى حيث تقود إشارة الضباط الإماراتيين والسعوديين، سواء في جبهات الشمال (البقع)، أو الغرب: معارك الساحل في المخا والخوخة وغيرها. وحيث هناك جبهات يشارك فيها جنوبيون، تظهر المصالح الخليجية: السعودية تريد حماية حدودها من «أنصار الله»، وإمارات تلهت خلف السيطرة على

لم يخف أن هدفه في نهاية المطاف إشراك «الانتقالي» في أي مفاوضات محتملة بشأن اليمن.

هذا المطمح يظهر أن الإمارات وجدت في رجحان الكفة الميدانية لصالح «الانتقالي» فرصة للمجاهرة به على نحو أوضح، بعدما بدا موقفها في الساعات الأولى من المعارك متذبذباً. كثفت وسائل الإعلام الإماراتية، يوم أمس، هجومها على «الشرعية» وحزب «الإصلاح»، متهمه الأخير بـ«تعطيل خطط الرئيس هادي لحل المشاكل المعيشية في عدن»، ومهله لـ«انتصار المقاومة الجنوبية، وتحديد الميليشيات التي يضغط بها حزب الإصلاح على هادي». واللافت في تلك التغطية الحاج أبو ظبي على التفريق بين «الشرعية» وبين هادي، بالنظر إلى أن الأخير من الهشاشة بمستوى لا يشكل خطراً على الخطة السياسية الإماراتية.

على المقلب السعودي، لا يبدو أن ثمة أثراً لما تصرّ المناوئ التابعة لقطر على أنه ضربة تلقتها الرياض من أبو ظبي. إذ لا يظهر، إلى الآن، أن ثمة سخطاً سعودياً على تفهقر «الشرعية» في عدن، ما ينبئ بأن المملكة قد تكون ارتأت فعلاً اختبار «المقترحات الإماراتية» على طريق تقوية جبهة «التحالف» في اليمن، لاسيما وأن تجارب مماثلة أخرى (من بينها مقاطعة قطر نفسها) تدعم فرضية من هذا النوع. فرضية يمكن استشفاف بعض من مؤشراتنا من التصريح الأخير للسياسي السعودي، أنور عشقي، والذي اقترح فيه تشكيل حكومة شمالية بزعامة أحمد علي صالح، وأخرى جنوبية برئاسة عبدالروس الزبيدي، ضمن دولة فدرالية من إقليمين بقيادة عبد ربه منصور هادي. وأشار عشقي إلى أن «الزبيدي مقبول جنوباً، كما أن أحمد صالح مقبول في الشمال»، مضيفاً أن «الحراك الجنوبي يرفض حكومة بن دغر، ولكنه لا يرفض حكم هادي، ولذلك فإن حالاً من هذا النوع يمكنه أن يسهم في إحلال السلام مرحلياً». واعتبر أن «كل ما صدر من السعودية والإمارات يؤكد على أنهما معا في حل مشكلة اليمن وليس بينهما أي خلاف».

(الأخبار)

اقتصاد في العالم»، في إشارة إلى دولته. وعلى سبيل المثال، ففي أحاديث له على هامش مشاركته في منتدى دافوس الأسبوع الماضي، قال، بصورة استفزت الأوروبيين على وجه الخصوص، إن «العالم استغلنا في ما يتعلق بالتجارة لسنوات عدة، وكما لاحظتم على الأرجح فإننا سنوقف ذلك وسنوقفه نهائياً». وجدير بالذكر أنه إزاء هذا الموقف المستفز لشركاء الولايات المتحدة التجاريين، فإن صحيفة مثل «فايننشيل تايمز»، نشرت تقريراً قبل يومين، ذهب فيه إلى حد القول إن الولايات المتحدة التي صاغت النظام العالمي القائم، «تتحول (في عهد ترامب) ضده»، معتبرة أن «العواقب لا يمكن التنبؤ بها، وربما تكون خطيرة».

وعلى صعيد السياسة الخارجية، كان من المتوقع أن يذهب ترامب بخطابه أبعد من الولايات المتحدة، إلى ما تعتبره واشنطن «نشاطات إيران المقلقة في أنحاء الشرق الأوسط»، إضافة إلى «البرنامج النووي والباليستي لكوريا الشمالية».

(الأخبار)



الإماراتية، فإنها تثبت أن مخطط أبو ظبي القديم الجديد، القائم على تعويم «الانتقالي» في الجنوب وإل صالح في الشمال، تمهيداً لتسوية سياسية على نحو ما يشتهي محمد بن زايد، لم تنته صلاحيتها بعد، وأن المتوقع في الأيام المقبلة تكثيف الاشتغال على ذلك المخطط (بعدما فشلت على ما يبدو محاولات ترويض «الإصلاح»)، خصوصاً وأن الزبيدي

خلال عامه الأول، والمتاتي وفقاً للبيت الأبيض كنتيجة مباشرة «لاقتراعات ترامب الضريبية»، والمترافق أيضاً مع تراجع معدل البطالة إلى أدنى مستوى في 17 عاماً.

وبيدنا كان يُتوقع أيضاً أن تحتل قضية الهجرة حيزاً كبيراً في خطاب ترامب، من المهم الإشارة إلى أن محللين من مركز «أميركان بروغرس» رأوا أن الرئيس الأميركي «ورث سنوات من الانتعاش الاقتصادي لكنه لم يحوّل بعد لفائدة الطبقة العاملة الأميركية»، مضيفين أن «السياسة المالية لإدارة ترامب تعمل على إعادة توزيع المداخل والثراء صعوداً من خلال اقتطاعات ضريبية هائلة للشركات والأثرياء، وتأتي على حساب الأميركيين من الطبقة المتوسطة وأصحاب الدخل المنخفض».

في غضون ذلك، سوف يكون لحديث ترامب في خطابه عن التجارة أهمية كبيرة، إذ إنها سوف تحدد وجهة إدارته في المستقبل القريب، خاصة أن الرئيس الأميركي يكرر دوماً أن الشروط الحالية للأعمال العالمية غير عادلة بالنسبة «لأكبر

التشكيلات العسكرية المحسوبة على «الانتقالي» لا تقاوت هي الأخرى وفق أجندة «التحرير والاستقلال» (أ ف ب)

